«عدد خاص»

٢٥ تموز ٢٠٢٣

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail

الاتحاد الديمقراطي

صحيفة اسبوعية سياسية فكرية اجتماعية تصدرعن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD العدد (٣٣٥)

«١٩ تموز»

ثورة المرأة والشعوب وضمان سوريا ديمقراطية

بتاريخ ١٧ تموز ٢٠٢٣؛ بناءً على الدعوة التي وجهها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD لعقد (الملتقى السوري لثورة ١٩ تموز) في مدينة الحسكة، وتحت شعار: ١٩ تموز ثورة المرأة والشعوب وضمان سوريا ديمقراطية. حضر الملتقى أكثر من ١٥٠ من القوى والأحزاب والشخصيات السياسية الوطنية وأيضاً من الفعاليات المجتمعية من كافة مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وتعذّر وصول من توجهت لهم دعوة الحضور في دمشق والمناطق السورية الأخرى.

افتتح الملتقى بدقيقة صمت على أرواح شهداء الحرية، وكلمات أدليت من قبل الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية المرأة والشعب، ثم بدأت أعمال الملتقى عبر ستِّ محاور شكّلت عناوين الملتقى، والمسائل التي تم تسليط الضوء عليها: "استراتيجية ثورة ١٩ تموز وأبعادها، الثورة بريادة المرأة، اتفاق الشعوب وعيشها المشترك ووحدة مصيرها، ماهية الإدارة الذاتية وهيكليتها، التحديات التي تواجه الإدارة، وحل الأزمة السورية وفق الإدارة الذاتية".

وضّح الملتقى بأن ثورة ١٩ تموز امتلكت قراءة متقدمة للأحداث التي تمر بها المنطقة والعالم مؤكدة بأن الأزمات التي تعيشها المنطقة في مثال الأزمة السورية هي أزمات بنيوية متعلقة بالاتفاقيات التي تناولت المنطقة منذ أكثر من قرن وحتى اللحظة في مقدمة هذه الاتفاقيات لوزان وسايكس بيكو وغيرهما التي لم تراعي فيها إرادة شعوب المنطقة وتطلعاتها وحقوقها إنما جاءت لتحقق مباغي وأهداف تضمن من خلالها تبعية المنطقة وفي الوقت نفسه ملاذاً لتصدير أزمات النظام المهيمن عبرها ومن خلالها خاصة حينما تم تقسيم المنطقة وفرضت عليه خرائط وهويات باتت تترنح مؤخراً، وتؤكد بأن شكل الدولة القومية المركزية فشل بعد أن جانب تطلعات شعوب المنطقة وعادت حقيقتها في مقدمتها الشعب الكردي الذي تم تجزئته إلى أربع أقسام: سوريا والعراق وتركيا وإيران، كما باعدت هذه الاتفاقيات حقيقة عيش شعوب المنطقة المشترك ووحدة مصيرها وأخوتها عبر مسارات التاريخ وفي مختلف المحطات. ووفق ذلك فإن ثورة ١٩ تموز انتهج استراتيجية الخط الثالث وحافظ على خصوصيته فلم يكن مع إعادة انتاج نظام الاستبداد المركزي ولم يكن مع تلك المعارضة التي تنفذ أجندات تهدد سوريا وأمن واستقرار المنطقة برمتها، الخط الثالث الذي مثل تطلعات شعب سوريا ومكوناتها في تحقيق التغير الديمقراطي، فبادر حزبنا ضمن استراتيجية الثورة بالقيام بدور فعال في مأسسة المجتمع وبناء الكومينات والمجالس ضمن القرى والأحياء، وانشاء الهيئات والمؤسسات في جميع الأصعدة المجتمعية، وأولت الثورة الامكان في مجال الدفاع المشروع والحماية الذاتية وتأسست وقتها وحدات حماية الشعب والمرأة، ومؤخراً قوات سوريا الديمقراطية بكافة مكوناتها بعد أن غدت هذه القوات رمزاً عالمياً ضد الإرهاب بعد مقاومة كوباني ودحر الإرهاب منها حتى تحرير الباغوز آخر معاقل داعش في دولته المزعومة.

أكد المتداخلون بأن ثورة ١٩ تموز بما لها من استراتيجية ثورية هادفة إلى التغيير والتحول الديمقراطي وتأسيس المجتمع الأخلاقي السياسي بريادة المرأة الحرة؛ ومن خلال فلسفة الأمة الديمقراطية وتجسيدها الفعلي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا قد جسدت معادلة الحل للأزمة السورية وشكلت عبر نموذجها المجتمعي نموذجاً فعالاً لتحقيق التغيير الديمقراطي الجذري والشامل وانهاء مرتكزات الاستبداد المركزي وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما تم التركيز على حقيقة ريادة المرأة لثورة ١٩ تموز وكيف استطاعت المرأة التصدي للذهنية الذكورية والاستبدادية وكيفية تحقيق المرأة خطوات مهمة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والدفاع المشروع ونظام الرئاسة المشتركة، كما توقف الحضور عند دور المرأة في دحر داعش وتنظيمات الإرهاب مثل داعش وغيرها.

كما أكد الملتقى على خصوصية المرحلة وبيان التحديات التي تواجه الإدارة الذاتية سواء ذات المنشأ الخارجي في صيغة المشاريع المهددة لأمن واستقرار المنطقة أبرزها العثمانية الجديدة وأجندتها وأدواتها الوظيفية التي باتت تفتقد أدنى معاني الوطنية السورية والديمقراطية المجتمعية، وفي الوقت نفسه اصرار نظام الاستبداد المركزي على إعادة انتاج نفسه وتشتت المعارضة السورية وعدم قيام القوى الديمقراطية بالأدوار المنوطة بها بالشكل المطلوب ووفق طبيعة المرحلة وتعقيداتها. كما تم تحديد مسائل عديدة تشكل سوياً نقاط ترج في باب التحديات يجب التوقف عندها ووضع الحلول الممكنة لها مثل التصدي للهجرة، والوقوف في وجه الحرب الخاصة، والعمل للوصول إلى حقيقة الشعب الثوري، وأيضاً وضع خطط وحلول مستدامة تصب في تقوية البنية التحتية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وبشكل خاص الباب الخدمي.

كما شدد الحضور بأن ثورة ١٩ تموز ومن خلال الإدارة الذاتية باتت تمتلك قوة ومعنى الحل الديمقراطي للأزمة السورية، وبأنه من الضرورة أن يحظى ببعده الوطني السوري، وأن تجد الإدارة طريقها نحو تمثيل فاعل ووازن لها في العملية السياسية السورية، وأن تتضافر الجهود كي يتحصل التفاعل الإيجابي المطلوب مع مبادرة الإدارة الذاتية على جميع المستويات إن كانت سورية أو إقليمية ودولية، وبجميع أبعادها: السياسية والاجتماعية والدبلوماسية والإنسانية وغيرها، وبأن الإدارة الذاتية وما تبديه من مرونة نحو الحوار البنّاء والواقعي مع جميع الأطراف السورية، والجهود التي تبديها الإدارة الذاتية في مجال عدم تسييس الملفات الإنسانية وشؤون المفقودين واللاجئين ومؤخراً استعدادها البدء في محاكمة عناصر داعش من مناطقها التي قدمت أكثر من ٣٥ ألف شهيد وجريح حرب فإن المجتمع الدولي عليه الانفتاح أكثر وتقديم كل العون للإدارة الذاتية في كافة المجالات.

آسيا عبدالله: ثورة ١٩ تموز ووفق ميراثها الفكري أحدثت انعطافة لحل الأزمة السورية وحل مستدام للقضية الكردية. وإننا نعيش وقت مهم تحل فيه جميع القضايا عن طريق الحوار البنّاء

أدلت الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي آسيا عبدالله تصريحاً بمناسبة الذكرى ال ١١ لثورة ١٩ تموز. جاء فيه:

– نبارك هذه الذكرى على عوائل الشهداء على شعبنا الكردي وعموم مكونات شعب سوريا والمنطقة، كما نبارك هذه الثورة على المرأة. ونجدد عهدنا بالالتزام بالقيم التي استشهدوا من أجلها. والدروب التي خطوها بدمائهم الطاهرة يقتفيها الآلاف.

– ثورة ١٩ تموز كان لحزبنا دوراً محورياً فيه نتيجة الخط الثالث الذي تؤكد الوقائع بأنه صحيح وقراءته تميزت بالدقة والمسؤولية.

رغم كل التحديات التي تواجه الحل الذي يقدمه الإدارة الذاتية كأهم منجز لثورة ١٩ تموز فإننا استطعنا من خلال اتفاق الشعوب وتمتين الجبهة الداخلية وأخوة مكونات المنطقة ووحدة مصيرها؛ أن نفشل الكثير مما كان يحيك ضد سوريا بشكل عام وبشكل خاص الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ونضالنا سيستمر حتى تتحرر جميع المناطق من الاحتلال التركي ومن مرتزقته؛ وهذا شأن وعمل وطني سوري عام.

– ثورتنا قامت بريادة المرأة وهذا ما مهّد لمرحلة تنتهي فيها كل شكل من أشكال الذهنية السلطوية. وهنا نتذكر الشهيدة آرين ميركان وجميع الثائرات الشهيدات اللاتي تحولنَّ إلى رموز تمثل مقاومة المرأة ضد الإرهاب والاستبداد. كما نؤكد على دور فاعل للشبيبة الذي قدم ولا يزال الكثير من التضحيات بروح متفانية عالية.

– على أساس دعم وتقوية وتطوير المكتسبات المتحققة في مقدمتها الإدارة الذاتية؛ فإننا نؤكد بأن الوقت مناسب لوحدة الموقف الكردي وتجاوز الخلافات التي لم تعد وجودها مبرراً. ونؤكد مجدداً بأن السبيل القويم لإنهاء الأزمة السورية له مدخل آمن هو الحوار السوري السوري وفق القرار الأممي ٢٢٥٤.

– خطورة داعش لن تنتهي وما يزال يهدد أمن واستقرار سوريا والمنطقة والعالم برمته ويتحيّن الفرصة كي يعيد مجازره ووحشيته. وبهذا الجانب نؤكد على استمرار وتطوير الشراكة بين قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي ضد الإرهاب.

– قوى المعارضة الوطنية السورية مطالبة بالقيام بخطوات وطنية سورية تؤدي إلى الحل رغم حالة الانسداد المتحصلة في العملية السياسية السورية. وتمثيل الإدارة الذاتية بكل مكوناتها في العملية السياسية السورية يجب أن تتحول لشأن وطني لعموم السوريين. لا يمكن الحديث عن الحل دون تمثيله الوازن في المسار التفاوضي السوري.

الإدارة الذاتية وحل الأزمة السورية... ماهيتها والتحديات وسبل مواجهتها

خلال الجلسة الثانية والتي كانت بعنوان التحديات التي تجابه الإدارة الذاتية وسبل مواجهة هذه التحديات للملتقى السوري الذي نظمه حزبنا بمناسبة الذكرى السنوية الـ١١ لثورة ١٩ تموز. تحدث كل من سيهانوك ديبو الرئيس المشترك لمكتب العلاقات العامة لحزب الاتحاد الديمقراطي حول "الإدارة الذاتية وحل الأزمة السورية" والرئيس المشترك للمجلس التشريعي للإدارة المدنية في منبج محمد علي عن ماهية الإدارة الذاتية وهيكلتها. والرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية لشمال وشرق سوريا سمر عبدالله تحدثت عن التحديات التي تواجه الإدارة

محمد علي: الادارة الذاتية كمشروع سياسي قائم بشكل سياسي يتماشى مع كل الشعوب الموجودة في المنطقة

"مع وقوف النظام العالمي المركزي عاجزاً أمام سياسات الدول القومية ومن خلال التناقضات والجدليات التي باتت واضحة للجميع بين الدولة القومية والرأسمالية من جهة وبنية هذا النظام العالمي المركزي الذي يقوم على الدولة القومية من جهة أخرى بات هذا النظام الذي يقوي النزعات بين الشعوب مهترئاً، وهذا ما جعل العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص ساحة للصراعات والحرب وساحة لسفك الدماء".

مضيفاً: "في خضم هذه النزاعات والمشاهد ولد مشروع جديد يمثل مكونات شعوب شمال وشرق سوريا وهي الإدارة الذاتية, فهي كمصطلح الإدارة الذاتية ظهر عام ٢٠٠٠ ولكن كمشروع سياسي قائم بشكل سياسي يتماشى مع كل الشعوب الموجودة تم طرحه عام ١٩٩٣ من خلال المفكر عبدالله أوجلان".

سمرعبد الله: الادارة الذاتية تتحمل أعباء كبيرة خاصة في ما يتعلق بتواجد الألاف من عناصر تنظيم داعش وعوائلهم المحتجزين

خلال المحور الثاني عن التحديات التي تواجه الإدارة ألقته الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية لشمال وشرق سوريا سمر عبدالله وقالت: "لقد استمر نضال الإدارة الذاتية في سبيل الوصول إلى حل ديمقراطي والذي يعكس حقيقة التنوع الموجود في سوريا وكل ذلك من خلال عمل دبلوماسي وسياسي مكثف للمشاركة في الحل السياسي بتمثيل حقيقي لشمال وشرق سوريا حيث إرادة الملايين من المكونات المتعددة".

وتطرقت سمر عبدالله إلى التحديات التي تواجهها الإدارة الذاتية ومنها مرتزقة داعش حيث وعلى الرغم من هزيمة داعش إلا أن أعداد أسرى داعش تفوق الآلاف من ٤٨ جنسية مختلفة فمن المحال أن تتحمل الإدارة الذاتية مسؤولية هذا العبء وحدها في ظل عدم استجابة الدول لاستعادة رعاياها".

سيهانوك ديبو: الإدارة الديمقراطية تشكل ترجمة وفحوى مطلب التغييرالُملح للشعوب

أما المحور الثالث فقد أدير من قبل الرئيس المشترك لمكتب العلاقات لحزب الاتحاد الديمقراطي سيهانوك ديبو وتمحور حول الإدارة الذاتية وحل الأزمة السورية، وقال :" إن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا هي تجسيد لمفهوم فلسفة الأمة الديمقراطية التي تم تأسيسها للمرة الأولى في تاريخ الفكر السياسي على يد القائد عبدالله أوجلان، هذه الفكرة اليوم نستطيع أن نقول إنها تشكل مستوى عالياً من الحلول".

مضيفاً بأن الحلول المتعثرة بالنسبة للأزمة السورية هي نتيجة غياب الحل الوطني والتوافق عليه بسبب حالة الانقسام الوطني التي حدثت في سوريا نتيجة هذه التدخلات والانحراف الوطني السوري، وهذه الأمور كلها ساهمت في طرح مشروع الإدارة الذاتية وانتهاج الخط الثالث الذي لم يكن طرفاً للهيمنة المركزية ولا طرفاً للمعارضة لحل الأزمة السورية، وبات يمتلك معادلة واضحة، تتألف من شطرين الأول هو الترجمة الفعلية لحناجر الشعوب حين صدحوا بأن الشعب يريد التغيير واليوم نجد بأن الإدارة الديمقراطية تشكل ترجمة وفحوى هذا المطلب الملح للشعوب، والشطر الثاني من خلال محاربة مرتزقة داعش، وكيف تحولت وحدات حماية المرأة إلى رمز عالمي ضد الإرهاب، وأكد أن ظهور داعش نمى من التشققات التي حققها نظام الاستبداد المركزي وبذلك داعش هو الابن الشرعي لهذا النظام وأن الإدارة الذاتية وبما تمتلك من إمكانيات ضعيفة قدمت ركيزة أساسية عبر الدفاع المشروع".

وعن الحلول للأزمة السورية أوضح ديبو :" معنى الحل للأزمة السورية هو أن سوريا بحاجة لعقد اجتماعي جديد وكيفية حكم مكونات سوريا نفسها وبنفسها ومسألة الانتماء السوري الذي لم يتم تشكيله حتى هذه اللحظة وبالإضافة لتشكيل هوية سورية جامعة لكافة المكونات وأن تكون قسد جزءاً من الجيش السوري ".

ومن ثم انتقلت أعمال الجلسة للمداخلات والنقاش على المحاور الثلاثة، حيث أكدت مداخلات المشاركين على ضرورة أن تقوم الدول الأجنبية بإعادة رعاياها من مرتزقة داعش و تحمل مسؤولية هؤلاء المرتزقة وضرورة الحل بالحوار السوري -السوري، والاعتراف بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا كإدارة بناءة معنية بشعوب شمال وشرق سوريا ومبنية على نظام تعددي لا مركزي

ومن ثم قدمت اللجنة التحضيرية لفعاليات الملتقى دروعاً رمزية للمؤسسات التي ساهمت في بناء الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا منذ تأسيسها ومنها مجلس عوائل الشهداء، كونفدراسيون جرحى الحرب، مؤتمر ستار، وحدات حماية المرأة، وقوى الأمن الداخلي، وقوات حماية المجتمع".

٢٥ تموز ٢٠٢٣ - العدد ٣٣٥

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

بدران جيا كرد: ثورة ١٩ تموز أبدعت في خلق الكثير من الثورات ضمن ثورة واحدة وطرحت مشروع واضح وثابت للعالم لحل الأزمة السورية

تطرق "بدران جيا كرد" الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية لشمال وشرق سوريا، في كلمته التي ألقاها في الملتقى السوري لثورة ١٩ تموز والذي انعقد في مدينة الحسكة ١٧ تموز الجاري تحت شعار " ١٩ تموز ثورة المرأة والشعوب وضمان سوريا ديمقراطية"، تطرق، إلى ذهنية الأنظمة المستبدة التي لم تستطع لا الوفاء بوعودها ولا تقديم الحلول لشعوبها وللمكونات الأخرى كما أن هذه الأنظمة منذ تسلمها مقاليد الحكم لم تقدم طرحا أو حلاً لقضايا المكونات والشعوب التي تطالب بحقوقها.

أبرز ما جاء في كلمة الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية لشمال وشرق سوريا:

"ثورة ١٩ تموز انتهجت في مسيرتها الخط الثالث

" نستطيع القول ان ثورة ١٩ تموز كانت مختلفة عن سائر التيارات المعارضة وذلك بانتهاجها الخط الثالث الذي تأسس على نهج ونظام الأمة الديمقراطية ولم تستند على الذهنية الضيقة والكلاسيكية للأنظمة المستبدة، لأننا على قناعة بأننا لا نستطيع الانتصار بالاعتماد على مثل تلك الذهنيات. مؤكداً بأن نشر فكر وذهنية الأمة الديمقراطية على كافة الأراضي السورية هو ضمان الحل في سوريا ولكل مكوناتها.

-جيا كرد : ثورة ١٩ تموز قدمت الدور الأساسي للمرأة بأن تكون هي القيادية في التغيير الاجتماعي وفي كافة المجالات، الثقافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية كما أن ثورة ١٩ تموز أتاحت الفرص وفتحت الأبواب أمام النضال لجميع النساء.

-جيا كرد : ثورة ١٩ تموز بأنها ثورة متكاملة.

من الناحية السياسية والاجتماعية والعسكرية لأنها تملك ذهنية واحدة وفلسفة واحدة ورؤية واحدة.

-جيا كرد : "للحفاظ على هذه المكتسبات التي تحققت بثورة ١٩ تموز وتحويلها إلى مُلك للجميع يجب على جميع الشعوب في شمال وشرق سوريا تطوير النضال على كافة الصعد، ونحن على ثقة اليوم بأن الظروف متاحة للجميع".

-جيا كرد: النظام السوري لا يمتلك القدرة على طرح الحلول ولا أن يلبي رغبات الشعوب الموجودة في سوريا، كما أن طروحات النظام لا تناسب الحل في سوريا ولا آمال المجتمع السوري.

-جيا كرد: ثورة ١٩ تموز أبدعت في خلق الكثير من الثورات ضمن ثورة واحدة، وطرحت مشروع واضح وثابت للعالم لحل الأزمة السورية للوصول إلى سوريا ديمقراطية.

في معرض ردّ الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بدران جيا كرد، على بعض استفسارات المشاركين في الملتقى السوري لثورة ١٩ تموز، ا كشف عن تفاصيل جديدة قد تجيب على العديد من التساؤلات التي تدور في أذهان الشعب السوري، وفي مقدمتهم الشعب في شمال وشرق سوريا.

أشار بدران جيا كرد في مستهل رده، جيا كرد، إلى السياسة التي اعتُمدت منذ بدء الأزمة السورية، وما وصلت إليه الثورة حتى اليوم في شمال وشرق سوريا: "إن ما تم تحقيقه في المنطقة كان بفضل العقلية والذهنية المتكاملة لقيادة هذه الثورة ومبادئها، على عكس الأطراف التي تحولت لأدوات تنفيذ أجندات خارجية، وحرفت الثورة السورية عن مسارها".

وقال: "اعتمدت ثورة ١٩ تموز على الحفاظ وحماية المناطق وعدم الانخراط في صراعات إقليمية ودولية، وكان الهدف الأساسي هو حماية شعب المنطقة. وعلى هذا الأساس اتخذنا مبدأ التعايش المشترك الذي كان أساساً بين سكان المنطقة، لتكون قاعدة أساسية لانطلاق الثورة، وسعينا لنظام سياسي في إطار سوريا موحدة ضمن الحدود السياسية الراهنة، بعكس باقي الجهات التي اتهمتنا على الدوام بالانفصالين. وكشف في ردّه جيا كرد، عن آخر المتغيرات السياسية، ومستوى تواصل ومباحثات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، مع عموم الأطراف الأخرى في سوريا وخارجها، بدءاً من مستواها مع المعارضة السورية الداخلية والخارجية ذات التوجه الديمقراطي، وذات مساعي التغيير، مروراً بمستواها مع ما يسمى "الائتلاف السوري المعارض"، وصولاً لمستواها مع حكومة دمشق.

وواجهت الأنظمة غير القابلة للتعددية والقبول باللامركزية".

الخريف المقبل موعد مؤتمر سوري لقوى التغيير الديمقراطي

وتطرّق في البداية لمستواها مع المعارضة ذات التوجه الديمقراطي والمعتدلة، وأصحابها الراغبين في التغيير، حيث قال: "هناك عمل متواصل منذ سنوات، وهناك مشروع باتجاه إنشاء جبهة وطنية سورية ديمقراطية، باعتبار مشروعنا في أساسه سوري وطني ديمقراطي، وبناءً عليه يتم العمل على تطوير هذا العمل مع جميع الأطراف السورية، وخاصة التي تؤمن بالمبادئ الأساسية للحفاظ على سوريا. في المرحلة الراهنة هناك لقاءات ونقاشات مستمرة للوصول إلى عقد مؤتمر سوري لقوى التغيير الديمقراطي، وهذا العمل وصل لمراحله الأخيرة، ويمكن أن يتم هذه العمل خلال فصل الخريف"، دون أن يكشف عن تفاصيل أوفى عن تاريخه بالتحديد.

المعارضة المرتبطة بتركيا لا يمكن التفاهم معها إلا إذا تخلّت عن الأجندة الخارجية

وفيما يتعلق بالتباحث والتواصل مع الأطراف السورية المعارضة الأخرى في الداخل والخارج، وكذلك ما يسمى "الائتلاف السوري المعارض"، قال: "هناك تواصل مع كل الكتل والمجموعات المعارضة الموجودة في سوريا وخارجها، أما فيما يتعلق بالتواصل مع المعارضة التابعة للاحتلال التركي، وفي المناطق التي تحتلها تركيا، فإنه لا يمكننا التطرق إليها كثيراً، أو التباحث والتواصل معها".

وعلل ذلك بالقول: "كونها مرتبطة بالاحتلال التركي وتستمر بانتهاكاتها بحق شعوب المنطقة، ولا يمكن التفاهم معهم، إلا إذا تخلّوا عن أجنداتهم الخارجية، حينها يمكن أن يتم التواصل معهم".

أما حول مستوى تواصل الإدارة الذاتية، وتباحثها مع حكومة دمشق، فقد قال: "موقفنا من النظام السوري من الناحية السياسية ثابت، فمنذ بداية الثورة وحتى الآن، وعندما قمنا بحراكنا الشعبي في روج أفا، كان موقفنا واضحاً متمثلاً بضرورة التغيير الشامل في سوريا، نحن لا نسعى لتغيير الحكم في سوريا أو تداول السلطة، إنما هدفنا هو تغيير السياسة الداخلية، وتغيير الدستور، بحيث يكون هذا الدستور ضامناً لحقوق جميع المكونات والمجتمعات الموجودة في سوريا. لذلك ما زلنا متمسكين بهذه الموقف، وفي المرحلة الراهنة ليس هناك أي متغيرات في مستوى التباحث أو التفاهم بين الإدارة الذاتية والنظام، ولا يوجد هناك أي تفاوض سياسي أو أي حوار أو اتفاق حتى الآن".

ونوّه إلى وجود تنسيق عسكري، دون تنسيق وتفاهم سياسي، بالقول: "هناك تنسيق بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات الجيش عبر الجانب الروسي، بعد احتلال تركيا لمدينة سري كانيه، لكنه لا يتعدّى ذلك، ولا يمكننا ذكره على أنه تفاهم مع النظام السوري، لكننا ندعوهم دائماً للحوار لإنهاء معاناة الشعب السوري".

صالح مسلم: الشعب الكردي أكثر تنظيماً وله مكان في المعادلة الدولية بحلول مئوية لوزان

أكد (صالح مسلم) الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD أن معاهدة لوزان التي أبرمت منذ ١٠٠ عام تضمنت أخطاء لا تغتفر بحق الكرد، مؤكداً أن الشعب الكردي الآن ليس كما كان خلال إبرامها وأنه اليوم أكثر تنظيماً وموحداً.

وفي لقاء أجرته معه وكالة الفرات للأنباء قال مسلم:

لا نستطيع القول أن تلك القوى التي وقعت معاهدة لوزان لم تكن تدرك وجود الشعب الكردي وغيره من شعوب المنطقة، فتلك القوى الدولية كانت تعرف الكرد والأرمن والسريان, وتشهد على الإبادات التي ارتكبتها الدولة التركية بحق هذه الشعوب، وبعدها جاءت ثورة أكتوبر في روسيا عام ١٩١٧ والتي أدت إلى انسحاب روسيا من اتفاقية (سايكس – بيكو)، وعلى ضوء ذلك أصبحت تركيا دولة مستسلمة, وهكذا تقاسمتها القوى المهيمنة فيما بينها, حيث تم تقسيم المنطقة على حسب ما يحقق مصالح تلك القوى, وهذه المصالح تطلبت خلق دول قوموية خاضعة لها ولأوامرها ومصالحها, فقسمت كردستان بين ٤ دول قومية، هذا ما يخص الدول التي وقعت اتفاقية لوزان, والشعب الكردي لم يكن موحداً آن ذاك ولم يكن لديه من يمثله في هذه المحادثات الدولية,

ولم تجد تلك الدول أن مصالحها ستتحقق من خلال شعب مشتت لديه آراء مختلفة.

وأوضح مسلم أن بعض الكرد كانوا يقفون إلى جانب مصطفى كمال أتاتورك بسبب مواقفه من مسألة الخلافة، وبعض الكرد كانوا يرون الإنجليز والفرنسيين كفار يجب محاربتهم، والبعض الآخر الذين كانوا أكثر تفتحاً استطاعت الدولة العثمانية تشتيتهم مثل آل بدرخان في جميع أصقاع الأرض ونفيهم من كردستان، ولهذا لم تكن هناك قوى كردية موحدة ولا قوى طليعية تمثل الكرد.

وأضاف (صالح مسلم):

كل الأطراف لم تجد مصلحتها في الشعب الكردي بهذه المنطقة ولم تراهن عليه، ولذلك تركت العنان للدولة التركية وكل الدول التي تتقاسم كردستان لتفعل ما تشاء، ووضعت القوانين الدولية التي تمنع التدخل في شؤون الدول الأخرى وما إلى ذلك، وهذه هي حقيقة لوزان.

أما بالنسبة لوضع الكرد اليوم، يقول رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي إن اليوم نحن أمام شيء آخر، فهناك شعب كردي منظم له طليعته، والقوى الكردية تجتمع في لوزان وترى أن اتفاقية لوزان خطأ تاريخي كبير بحق الكرد حتى لو بعد ١٠٠ عام، ورأينا كيف تجمعت كل القوى الكردية في لوزان، وأصدروا بياناً برفض هذه المعاهدة.

وأكد مسلم أن الشعب الكردي بعد ١٠٠ عام من لوزان أصبح منظماً ولديه طليعته وقواه على الساحة الدولية وفي الشرق الأوسط، وأنه دخل للمعادلة الدولية، وأضاف:

أعتقد أن وحدة الصف الكردي وبالتعاون مع الشعوب الأخرى من خلال أطروحات الأمة الديمقراطية يستطيع مواكبة العصر ويلعب دوراً طليعياً في تأسيس الديمقراطية بالشرق الأوسط وفي كردستان بالطبع، مع وصول الشعب الكردي إلى حقوقه الطبيعية والإنسانية، وهذا هو عملنا الذي نعمل عليه.

بيان الاحزاب والقوى السياسية في شمال وشرق سوريا بخصوص مرور ١٠٠ عام على معاهدة لوزان المشؤومة

أصـدرت الأحـزاب والقـوى السياسـية في شـمال وشرق سـوريا في ٢٤ تمـوز بيانـا إلى الـرأي العـام العالمـي بخصـوص مـرور مئـة عـام عـلى معاهـدة لـوزان المشـؤومة.

وجاء في نص البيان:

يسـتذكر شـعبنا الكـردي في مثـل هـذه الأيـام مـرور ١٠٠ عـام عـلى معاهـدة لـوزان المشـؤومة , والتـي حرمـت الكـرد مـن حقهم في إقامـة دولتهم المسـتقلة أسـوة بباقـي قوميـات العـالم .

جاءت معاهـدة لـوزان عـلى انقـاض معاهـدة سـيفر التـي منحـت الكـرد حقهـم في تقريـر مصيرهـم بإقامـة دولتهـم عـلى أرضهـم التاريخيـة , كـما حرمت هـذه المعاهـدة الشـعب السريـاني الآشـوري والأرمني مـن حقوقهـم القوميـة في بنـاء كيـان خـاص بهـم , ولكـن تركيـا بقيـادة أتاتـورك تمكنـت مـن فـرض شروطهـا عـلى الحلفـاء مـن خـلال اسـتفادته مـن نـواحٍ أتيحـت لـه حينهـا , وفي مقدمتهـا اسـتفادته مـن التشـتت الكـردي , و زجـه بأسـماء بعـض العمـلاء عـلى أسـاس تمثيلهـا للكـرد كشـخصية " حسـن خـيري " الـذي اقـترن اسـمه بخيانـة شـعبه , وذلـك للالتفـاف عـلى المطالـب الكرديـة بالاسـتمرار بمضمـون معاهـدة سـيفر فيـما يخـص مسـتقبل الكـرد , كـما أن أتاتـورك قـدم الكثـير مـن التنـازلات في سـبيل هدفـه الاسـتراتيجي وهـو حرمـان الكـرد وشـعوب المنطقـة مـن حقوقهـم القوميـة .

عـلى مايبـدو اسـتمرت هـذه العقليـة الاقصائيـة المبنيـة عـلى العنصريـة والشـوفينية بـين أنظمـة الـدول المقتسـمة لكردسـتان " سـوريا و تركيـا و إيـران والعـراق " , وذلـك جلي مـن خـلال تفاهماتها الأمنيـة في عدائهـا للقضيـة الكرديـة , وهـذا مـا نستشـفه مـن اجتماعـات آسـتانا .

عـانى الكـرد والسريـان الآشـوريين والأرمـن الأمريـن مـن تبعـات هـذه المعاهـدة فتعرضـوا لحمـلات إبـادة جماعيـة همجيـة وتغيـير ديمغـرافي لمناطقهـم التاريخيـة , فلـم تسـلم منطقـة كرديـة عـلى امتـداد جغرافيـة كردسـتان مـن عمليـات القتـل والتهجـير والسـلب والنهـب والتجويـع .

ولكـن , وبالرغـم مـن هـذه الكارثـة التـي حلـت , إلا أن الشـعب الكـردي لم يتـوان في النضـال مـن أجـل نيـل حقوقـه القوميـة , وكـسر حاجـر لـوزان , فكانـت شرارة الثـورات والانتفاضـات الكرديـة تتـالى , ليحمـل شـعبنا رايـة الحريـة و الكفـاح , ويقـدم مئـات آلاف الشـهداء عـلى مذابـح الحريـة المقدسـة , وصـولاً إلى ثـورة الشـعوب والمـرأة في روجآفـاي كردسـتان وشـمال وشرق سـوريا .

اليـوم , وبعـد ١٠٠ عـام عـلى لـوزان تسـعى تركيـا جاهـدةً للاسـتمرار بمعاهـدة لـوزان , مقدمـة الكثـير مـن التنـازلات للـدول الغربيـة , وكذلـك محاولاتهـا التطبيـع مـع النظـام السـوري بوسـاطة روسـية – إيرانيـة , كـما أنهـا تحـاول توسـيع رقعـة لـوزان الجغرافيـة مـن خـلال احتلالهـا لمناطـق واسـعة مـن سـوريا وفي مقدمتهـا " عفريـن وكـري سـبي و سري كانيـه " .

عـلى الشـعب الكـردي و وشـعوب المنطقـة و حركتهـا السياسـية بـذل كل الجهـود والطاقـات لإفشـال هـذه المخططـات الخبيثـة , مـن خـلال توحيـد الصـف الكـردي و التنسـيق والتعـاون بـين القـوى الكردسـتانية لحمايـة المكتسـبات القوميـة التـي تحققـت بفضـل دمـاء الشـهداء ولا سـيما " الإدارة الذاتيـة و إقليـم كردسـتان العـراق " واللتـين تعتـبران أولى بشـائر إنهـاء لـوزان فعليـاً , كـما ان تعزيـز الجبهـة الداخليـة بـين مكونـات شـمال وشرق سـوريا " القوميـة والسياسـية والدينيـة " هـي القاعـدة الصلبـة و صـمام الأمـان لحمايـة شـعوب المنطقـة ومكتسـباتها , و إفشـال للمخططـات المعاديـة .

اننـا في الأحـزاب السياسـية في شـمال وشرق سـوريا الموقعـة عـلى هـذا البيـان نطالـب الـدول التـي وقعـت عـلى معاهـدة لـوزان وكل دول العالم والأمم المتحـدة القيـام بمسـؤولياتها تجـاه حقـوق الشـعب الكـردي والشـعب السريـاني الآشـوري و غيرهـا مـن الشـعوب في الحريـة والعدالـة و المسـاواة أسـوة بشـعوب العـالم الأخـرى .

قوتنا في وحدتنا

لا للوزان ثانية

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

النهضة المُجهَضَة: من سيفر ١٩٢٠ إلى لوزان ١٩٢٣

ورقة بحث تاريخية للمركز الكردي للدراسات يسلط فيه الضوء على الفترة الزمنية التي انهارت فيها السلطنة العثمانية و الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت خلال تلك المرحلة التاريخية التي مهدت لتأسيس خارطة جيوسياسية جديدة للشرق الأوسط لم تنصف شعوب المنطقة وفي مقدمتهم الشعب الكردي.

مثلت فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ذروة الآمال الوشيكة ولكن المُجهَضَة للكرد وعدد من شعوب منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا في التشكل الدولتي الحديث والمشاركة الفعالة في النظام العالمي. كان الكرد الأمة الوحيدة تقريباً التي حدث نوع من "التواطوء التاريخي" بين فواعل السياسة الإقليمية والدولية على حرمانهم الدولة، فيما حصل العرب على عدد من الدول أو أشباه الدول، وحصل الترك والفرس، كل منهم على دولة- ولو أن منجز الدولة لديهم غير متوافق عليه بالتمام، إذ إن ظاهرة الدولة في المنطقة غير مستقرة، والمهم أنها موضوع نزاع وصراع يهدد بتفجيرها. وهكذا، فإن دول المنطقة، وخاصة في غرب آسيا، تعد الكرد مصدر تهديد لها، وثمة توافق تام الأركان تقريباً بينها على ذلك. الأمر الذي يجعل القضية الكردية جرحاً نازفاً، وبلا توقف.

تتألف الورقة من ستة محاور: أولاً: في الرؤية والمقاربة، ثانياً: انتهازية تاريخية، ثالثاً: تحت راية مصطفى كمال، رابعاً: اتفاقية سيفر ١٩٢٠، خامساً: اتفاقية لوزان ١٩٢٣، سادساً: متلازمتا سيفر ولوزان!

أولاً: في الرؤية والمقاربة

ما الذي حدث بين "وعد الدولة" كردياً وفق معاهدة سيفر ١٩٢٠، و"إجهاضه" وفق معاهدى لوزان ١٩٢٣، وهل يعود إجهاض الحلم الكردي في النهضة وبناء الدولة، لـ "أسباب كردية"، أي تخص الكرد أنفسهم، أم لأسباب إقليمية ودولية؟

تتناول الورقة لحظة تاريخية حاسمة في تاريخ الكرد والمنطقة، ١٩٢٠-١٩٢٣، والواقع أنهما لحظتان فارقتان، ومتعاكستان: لحظة سيفر ١٩٢٠، ولحظة لوزان ١٩٢٣. وباعتبار أن التركيز على العامل الكردي، فإن السؤال هو: لماذا أمكن للترك والفواعل الأخرى القطع مع لحظة سيفر ١٩٢٠ التي قالت بحق الكرد بكيانية دولتية، وإيقاف ذلك الاندفاع القوي للكرد نحو الدولة؛ ولحظة لوزان ١٩٢٣ التي دشنت تاريخاً من التنكر والقمع والتسلط ضد الكرد في تركيا، بالمعنى المادي والرمزي، الأمر الذي أثار استجابات كردية متكررة تمثلت بعدد كبير من الانتفاضات والثورات.

وكيف أمكن لتركيا في بدايات القرن العشرين أن تعيد إدراج الكرد في سياسات الدفاع عن السلطنة، وتمكن مصطفى كمال من إدراجهم في قواته والمشاركة في حروبه مع الغرب والسلطان ومع الكرد أنفسهم، بل كانوا عماد القوة التي أقامت الجمهورية التركية؟

تحاول الورقة البحث في "العوامل الكردية" أو "الذاتية"، في تفسير وتحليل إخفاق مشروع الدولة لدى الكرد، على الرغم من بروزه المبكر في الفترة العثمانية المتأخرة، تحديداً، قبيل الانهيار العثماني مع الحرب العالمية الأول. ولو أن العامل الإقليمي والدولي كان غالباً وقاهراً على هذا الصعيد. وسوف تظهر التطورات ردود الفعل الكردية، وخاصة الثورات والانتفاضات المستمرة في الأناضول، وأن لدى الكرد الهمة والقوة من أجل تحقيق النهضة والكيانية الدولتية، ولاحقاً من أجل تحقيق السلام لشعوب المنطقة، في أفق "الأمة الديمقراطية"، بتعبير أثير للقائد الكردي عبد الله أوجلان. وهذا باب يتطلب المزيد من البحث والتقصي والتدقيق.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، وليس فقط الكرد، تحولاً تاريخياً، عبر عنه إتفاقان تاريخيان: الأول هو سيفر عام ١٩٢٠ والثاني هو لوزان ١٩٢٣، كما لو أن كلاً منهما يحيل إلى ميزان للمعنى والقوة مختلف بالتمام عن الآخر. ويبدو أن لوزان "نَسَخَ" -بالمعنى الذي يرد لدى الفقهاء- اتفاق سيفر ١٩٢٠، بكيفية لم تراع تطلعات شعوب المنطقة وكفاحها القومي أو نزوعها من أجل التشكل الكياني، دولة أو دولاً. ولا تذهب الورقة بعيداً أو عميقاً في خط الإجابة على الأسئلة المذكورة، إلا أنها تحاول تلمّس بعض أسس وأطر التفكير بهذا الخصوص.

ثانياً: انتهازية تاريخية

كان الكرد موضوع رؤيتين انتهازيتين سلطانية وكمالية، وحققتا إلى حد كبير ما كانتا تصبوان إليه كردياً، والكرد لم يخذلوا أحداً تقريباً، ولكن قواعد اللعبة ومنطق السياسة والتاريخ وإكراهات الواقع هو الذي شكل الأمور.

أعلنت السلطنة (كان السلطان تحت تأثير جماعة الاتحاد والترقي) "الجهاد ضد الكفار" خلال الحرب، وتم إيقاف الحياة السياسية والثقافية والجمعيات، ونجحت السلطنة في حشد الكرد في جبهات القفقاس والعراق، الكرد الذين قدموا:

جيشين، الجيش الحادي عشر (١١) ومقرة خاربوط، والجيش الثاني عشر (١٢) ومقره العام في الموصل، وكانا من الكرد بالكامل. و(٤-٥) فرق من الخيالة من الجيش الاحتياطي، وقوات لحرس الحدود والجندرمة، والقوام الرئيس للجيشين التاسع (٩) في أرضروم والعاشر (١٠) في سيواس، كان من الكرد؛ وقاد الكرد ١٣٥ سرية من الخيالة الاحتياط، بالإضافة إلى عدد من وحدات الحدود ومجموعات كاملة من رجال الدرك وقوى الأمن.[١]

تعرَّضَ المجال الكردي لدمار كبير جراء الحرب، وثمة تقديرات بأن مئات الألاف من الكرد قتلوا أو أصيبوا خلال الحرب، كما مات كثيرون جراء المجاعة والأمراض والفوضى. وربما وصل عدد الضحايا الكرد خلال الحرب إلى المليون.[٢]

أرسل لطفي فكري عضو مجلس المبعوثان السابق عن ولاية ديرسيم (تونجلي حالياً) إلى السلطان محمد (وحيد الدين) السادس في آب/أغسطس ١٩١٨ آملاً أن ينال الكرد حقوقهم، بعد مشاركتهم القوية في الحرب، وكونهم لم ينخرطوا في الصراع على السلطة بين الاتحاديين والسلطانيين، إذ وقفت "جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية" التي كانت تنشط في إسطنبول على الحياد في ذلك الصراع. وفي عام ١٩١٩ كانت الجريدة الناطقة باسم الجمعية المذكورة في إسطنبول (حادثات) تتحدث عن حقوق للكرد، كما قامت الجمعية بمراسلة رؤساء دول الائتلاف التي دخلت قواتها إسطنبول بعد هدنة مودرس ١٩١٨.

ثالثاً: تحت راية مصطفى كمال

من الأمور التي يصعب تفسيرها قومياً! كيف أن رئيس فرع الجمعية المذكورة في أرضروم وجه دعوة إلى مصطفى كمال (١٠ تموز/يوليو ١٩١٩) لترؤس مؤتمر الجمعية. وكان كمال اتجه لتركيز جهوده على المنطقة الشرقية والكردية من أجل حشد القوى ضد الحلفاء ولاحقاً لاحتواء إسطنبول بشكل غير مباشر.

في (٢٢ حزيران/يونيو ١٩١٩) وجه كمال خطاباً أو تعميماً حول الوضع إلى الأعيان وولاة الولايات ذات الأكثرية الكردية، مثل أرضروم وسيواس وديار بكر ووان وغيرها، والزعماء والناشطين والقيادات، طلب فيه حضور ممثلين عنهم إلى مؤتمر في (١٠-٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩). وفي (٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٩) جرى استقبال احتفالي لـ كمال في سيواس، فقد نجحت حركته بكسب الكرد إلى صفه وحشدهم ضد قوات الحلفاء واليونانيين فيما سمي "حرب التحرير" أو "الاستقلال" التي انطلقت فعلياً من "المجال الكردي"!

في (١٨ تموز/يوليو ١٩١٩) وجه كمال رسالة إلى جعفر طيار قائد الجيش الأول في أدرنة متحدثاً عن عزمه تأسيس جبهة لتحرير البلاد تنطلق من شرق الأناضول، وطلب منه إرسال ممثلين من أسطنبول إلى أرضروم، حيث عقد المؤتمر (١٠-٢٣ تموز ١٩١٩). وقد مثلت التطورات ضربة قاضية لمشروع إقامة "دولة كردستان المستقلة تحت الحماية البريطانية"، التي لم يعد لها أي معنى طالما أن الكرد انضموا للترك في مواجهة الغرب.

في (٢٤ تموز/يوليو ١٩١٩) انتخب مؤتمر الجمعية كمال رئيساً لجمعية الدفاع عن الحقوق شرق الأناضول. بعد ذلك راسل كمال رؤساء العشائر الكردية ورجال الدين والطرق الصوفية والأعيان والولاة إلخ داعياً إياهم للمشاركة في الحرب بقيادته، ومتحدثاً عن دور الكرد في نصرة خليفة المسلمين إلخ ولكن كمال لم يسمح بتشكيل قوات أو تنظيمات على أساس كردي. وعليه، انقسم الكرد إلى فريقين:

- الفريق الأول،

يؤيد الانضمام إلى جهود كمال في محاربة التحالف، وتأجيل المطالب الكردية، ومن ذلك جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية. وشارك هؤلاء في مؤتمر سيواس (٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩) بوفد مؤلف من مصطفى كمال! والشيوخ رائف أفندي وشوقي أفندي، وسامي بك. واتخذ المؤتمر المذكور قرارات "لا كردية" بتحويل الجمعية إلى جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم، وعارض فكرة الدويلات والكيانات المستقلة، ورفض الانتداب.[٣] ومضى كمال في تعبئة الكرد في حركته لمحاربة الحلفاء واليونان والكرد الآخرين الميالين للاستقلال.

وقف الزعماء الكرد مع كمال مُتخلّين عن طموحاتهم القومية من أجل بناء القومية التركية، ولم يدافعوا عن السيطرة والدولة في مناطقهم ضد الأرمن والروس (تواصل مع البلاشفة دقق) والبريطانيين، وإنما ضد القوميين الكرد أنفسهم أيضاً، وذهبوا لمقاتلة اليونانيين وقوات الحلفاء، وكان معظم قوات معارك سقاريا وإينونو والمعارك ضد الفرنسيين في كيليكيا من الكرد.

في الفترة (١٠-٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩)عقد مؤتمر أرضروم وهو المؤسس لتركيا والمُجهض للكيانية الكردية، وجاء في بيان المؤتمر أن "ولايات أرضروم، وسيواس، وديار بكر، وخربوط ووان، وبدليس هي جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية لا يمكن سلخه أو تقسيمه تحت أية ذريعة كانت. ويأخذ المسلمون القاطنون في هذه الأراضي بالحسبان الخصائص العرقية والاجتماعية لكل مجموعة من المجموعات، التي تتألف منها الأمة. وهكذا فإن جميع هذه العناصر الإسلامية تعتبر نفسها إخوة ولدوا من أب وأم واحدة".[٤] ويمكن تركيز خلاصات المؤتمر على النحو الآتي:

الأناضول وطن موحد لا يقبل القسمة.

إذا انهارت السلطنة العثمانية فإن الأمة التركية تناضل من أجل حقوقها، وتدافع عن الوطن ضد الأجنبي.

عندما تفشل حكومة اسطنبول في حماية الوطن ستؤلف حكومة مؤقتة يختارها المجلس الوطني العام أو الهيئة التأسيسية.

يجب العمل على تنظيم وتنشيط القوى الوطنية من أجل الحفاظ على سيادة وإرادة الأمة.

لا يمكن منح المسيحيين حقوقاً وامتيازات تخل بالسيادة والتوازن الاجتماعي.

رفض الانتداب أو الوصاية رفضاً باتاً.

تم انتخاب كمال رئيساً للهيئة التأسيسية المؤلفة من ٩/ أشخاص، واندمجت الجمعيات الكردية للدفاع عن الولايات الشرقية إلى جمعية الدفاع عن الأناضول وبلاد الروم، وتم انتخاب ٣ كرد من أصل ٨ كلجنة إشراف على المؤتمر.

الفريق الثاني

يرفض الفريق الثاني التحالف مع الترك، ويدعو للتواصل مع الحلفاء من أجل إقامة كيان كردي أو دولة للكرد، ومنه جمعية تعالي كردستان (كردستان تيالي جمعيتي)، التي انطلقت من اعتبارات قومية متأثرة أو معتمدة على مبادئ ويلسون المعروفة، وأهمها "حق الأمم في تقرير المصير".

وكان الكرد في أوج انخراطهم الحداثي المتعلق بالهوية والأمة والدولة، حسبما عبرت عنه الجمعيات والمنتديات الكردية. وسوف يتضح أن الأسئلة الكبرى مثل: من هم الكرد، والموقف من الدين والخلافة والعرب والترك الفرس، والموقف من الغرب... أسئلة لم يمكنهم التعاطي معها بكيفية مناسبة، أو أن قطار التشكيل الحديث لمنطقة الشرق الأوسط أبعدهم، بما هم كرد، وأدرجهم في كيانات ودول وأشباه دول، بما هم عرب أو ترك أو فرس، أو بما هم جماعات إثنية وتكوينات قبلية ولغوية موزعة بين عدد من دول الإقليم. وهذا هذا باب فيه كلام كثير.

أثناء الإعداد لمؤتمر سيواس (٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩) التقى كمال بقادة كرد عرضوا له موقفهم الرافض لإقامة دولة للأرمن في مناطق شرق الأناضول ذات أغلبية كردية (مداولات سيفر)، وأنهم سوف يعملون على إقامة دولة كردية، علماً أن ممثلي الكرد في فرساي برئاسة شريف باشا وقعوا -على غير توقع ونتيجة تقديرات جديدة وضغوط غربية- اتفاقاً (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩) مع بوغاس نوبار ممثل الأرمن في باريس يتضمن تعهد الكرد والأرمن بأن يدعم كل منهما استقلال الآخر، وترك القضايا الخلافية المتعلقة بالمستوطنات الحدودية لمؤتمر السلام.[٥] وتم التصديق على الاتفاق في معاهدة سيفر (١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠).

رفض مصطفى كمال مشروع القادة الكرد حول دولة كردية ضمن تركيا وتحت راية الخلافة، قائلاً: إن الدولة الكردية مشروع بريطاني.[٦] وأضاف كمال بأنه لا يعتقد أن وزارة فريد باشا السلطانية سوف تمنح الكرد حقوقهم، كما نبه إلى أن الكرد فوضوا كمال بتمثيل الولايات الشرقية في المفاوضات القادمة مع الحلفاء، وأن الأولوية هي لمحاربة الأوربيين الطامعين وتحرير البلاد من أعداء الدين.

..... **يتبع في الصفحة (٦)**

النهضة المُجهَضَة: من سيفر ١٩٢٠ إلى لوزان ١٩٢٣

رابعاً: معاهدة سيفر ١٩٢٠

في (١٠ أب/أغسطس ١٩٢٠) اتفقت الدول المتحالفة في مدينة "سيفر" قرب باريس على معاهدة سوف تعرف لاحقاً باسم المدنية المذكورة. وقع عليها دول: إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى.

نصت المعاهدة على: منح تراقيا والجزر الواقعة في بحر إيجه لليونان، وخضوع كل من سوريا والعراق للانتداب، واستقلال شبه الجزيرة العربية (حسين أمير مكة)، واستقلال أرمينيا، واعتبار مضائق البوسفور والدردنيل مناطق مجردة من السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم، واستقلال كردستان، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان.

كان إعداد الاتفاقية جزء من منظومة الصلح في مؤتمر فرساي (١٩١٩-١٩٢٠). وأعدت المعاهدة (٥) لجان وجاءت في (١٣) باباً و(٤٣٣) مادة. تناول الباب الـ (٦) المواد (٨٨ – ٩٢) القضية الأرمنية. ونصت المادة (٨٨) على استقلال أرمينيا. وأما المواد الأخرى فتتعلق بترسيم حدود الدولة الأرمينية، وحماية الإثنيات، والتجارة ...استناداً إلى تقرير لجنة هاربورد التي أرسلها ويلسون إلى المنطقة.

أما القسم الـ (٣) من الباب الـ(٣) فتناول الكرد، وحمل عنوان كردستان، ويتألف من المواد (٦٢-٦٣-٦٤)، حيث قضت المادة (٦٢) بتشكيل لجنة ثلاثية (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) مهمتها الإعداد لتأسيس حكم ذاتي للكرد في جنوب شرق الأناضول، أو في المنطقة "التي تمتد من شرق الفرات إلى الحدود الجنوبية لأرمينيا، والتي يجب أن تسوى فيما بعد مع شمال الحدود السورية – التركية، وما بين النهرين".

وحسب المادة (٢٧) فإنه في حال حدوث خلاف حول الحدود في جنوب شرق الأناضول وقرب الحدود مع إيران، أو في العلاقات الإثنية هناك، فإن على اللجنة أن تضم ممثلين عن الكرد والفرس، لبحث وإقرار التعديلات الضرورية على الحدود. ونصت المادة (٦٣) على إلزام الحكومة العثمانية بتنفيذ ما تقرره اللجنة المشار إليها خلال ٣ أشهر من إبلاغها.

نصت المادة (٦٤) على أن الكرد المشمولين بالمادة (٦٢) يمكنهم الذهاب إلى مجلس عصبة الأمم في حال كانت لديهم الرغبة في الاستقلال، "وإذا وجد المجلس وقتها بأن السكان مؤهلون لهذا الاستقلال فإنه سيقترح مَنْحَهُ لهم، وعندئذٍ تلتزم تركيا اعتباراً من ذلك التاريخ، بالتقيد بهذا الاقتراح، وبالتخلي عن أية حقوق وامتيازات لها في هذه المناطق، وتكون تفاصيل إجراءات التخلي هذه، مادة لمعاهدة خاصة بين دول الحلفاء الأساسية وتركيا". وفي حال لم تمانع أي دولة من الدول الرئيسة في التحالف، فلن يكون ثمة مانع من انضمام الكرد إلى دولة كردية مستقلة. وفي شرق الأناضول منحت أرمينيا الاستقلال ومنح الكرد هناك حكماً ذاتياً. ووضعت الأمور الاقتصادية والمالية والعسكرية للسلطنة تحت إشراف بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

قام ٧٢ نائباً كردياً بمراسلة الحلفاء وأعربوا عن رغبتهم بالبقاء مع الترك في دولة واحدة ولا يريدون الانفصال، فردت العشائر بإعلان دولة في منطقة كوجيكري في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٢٠. وعندئذ قررت حكومة أنقرة إرسال وفد من الكرد المقربين لها لإبداء النصح، ترأس الوفد عثمان فوزي نائب أرزنجان في المجلس الوطني الكبير ودياب آغا نائب ديرسيم. ويبدو أن إعلان الدولة لم يكن جدياً، إذ سرعان ما تجاوب سيد رضا وعلي شير قادة الحركة الكردية لوفد المناصحة وتقدموا بمطالب كردية قومية غير انفصالية.

في بداية عام ١٩٢٠ اتفقت القيادات الكردية في شرق الأناضول على تشكيل قوة عسكرية قوامها ٤٥ ألف رجل لإقامة دولة كردية، ولكنهم اختلفوا على الكيفية. فريقان: الأول برئاسة مجو آغا قائد الجندرمة السابق ورئيس عشائر عباسان رأى الإعلان عن استقلال كردستان. والثاني برئاسة علي شان بك رئيس عشائر قوجكيري ورأى اتباع وسائل أخرى، مثل استطلاع موقف أنقرة.

اتفق الفريقان على استطلاع موقف حكومة كمال بتوجيه استيضاحات وأسئلة محددة حول مصير كردستان، أهمها: توضيح موقف حكومة مصطفى كمال من قرار حكومة السلطان بمنح الكرد حكماً ذاتياً، وموقف حكومة كمال من الحكم الذاتي للكرد، وسحب الإداريين الترك من المناطق ذات الطابع السكاني الكردي.

لكن الحكومة لم تجب بل أرسلت فريقاً للاتصال بالعشائر الكردية في منطقة ديرسيم لتهدئة الأوضاع. ولكن الكرد طردوا اللجنة، وأبرقوا لأنقرة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠) بأنهم سوف يقيمون دولة كردية حسب مقررات سيفر.

كانت قرارات مؤتمر أرضروم (١٠-٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩) بمثابة المؤتمر التأسيسي للحركة الكمالية و"الميثاق الوطني" الذي أقر لاحقاً في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، وهو مؤتمر إخفاق الحركة الكردية في لحظة انتقالية جنينية مشوشة، إذ خرج مؤتمر أرضروم المذكور بمقررات من قبيل: الأناضول وطن واحد غير قابل للقسمة. وتفويض الأمة التركية بالدفاع عن "الوطن" في حال إنهار الحكم العثماني. وتأكدت أو تعززت مقرراته في مؤتمر سيواس ٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩. وفي (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٢٠) انعقد مؤتمر مجلس الأمة الكبير في أنقرة بحضور ١١٥ نائباً من مختلف المناطق والقطاعات والتكوينات الاجتماعية والدينية والإثنية والعسكرية والإدارية، وشهد تجاذبات وخلافات عديدة حول السياسات المتبعة وما ينبغي اتخاذه حيالها. وبرزت تكتلات وتيارات مختلفة، على أسس دينية وقومية ومناطقية وقبلية، ولكنه انتخب مصطفى كمال رئيساً له بالإجماع!

رأى مصطفى كمال أن يعيد النظر في تكتيكاته فأعاد إحياء جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم التي مثلت فرصة لإعادة دمج الكتل والتيارات على أسس جديدة، تنظيمية وليس تمثيلية. وأصبح مجلس الأمة الكبير تابعاً للجمعية وليس مركز القيادة وصنع السياسات.

نهضت الكمالية أو ما يسمى "حرب التحرير" تحت أعباء جغرافيّة واجتماعية واقتصادية ثقيلة، بدت الجغرافيا إنجازاً ونصراً كبيراً أو "لئماً" – ولو مؤقتاً – لـ"جرح نرجسي" أصاب السلطنة بمقتل! ومع ذلك علينا أن ندقق في أن مصطفى كمال أتاتورك لم يكن راضياً بالتمام عن "جغرافية" دولته، ونجح بالسيطرة على إسكندرون وضمه ١٩٣٩، وحاول جاهداً استعادة السيطرة على ولاية الموصل، لولا أن بريطانيا كانت متمسكة بضمها للعراق.

اتجه الكماليون للسيطرة على أراضي جمهورية يريفان السوفيتية، ولكن انتهى الأمر بتوقيع الكماليين لاتفاق تحالف مع الروس (١٦ آذار/مارس ١٩٢١) قضى بتنازل السوفييت عن باطوم وقارس، أو ما يعادل ثلثي أرمينيا التي رسمت حدودها معاهدة سيفر، ما أدى إلى موت مشروع الدولة الأرمينية في تركيا وتوجيه ضربة قاتلة لمشروع أرمينيا الكبرى.[٧] وتم توقيع اتفاق مماثل مع الجورجيين والأذريين (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١). [٨]

أدت هزيمة الجيش اليوناني أمام الكماليين في موقعة سقاريا (٨-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢١) إلى إنهاء الجزء الخاص باليونان أو اليونانيين في معاهدة سيفر (تراقيا حتى حدود تشاطلجة وجزيرتي أمبروس وتينيدوس، وأزمير وملحقاتها)، وقام الكماليون بعدها بتهجير أكثر من مليون يوناني. وفي العام (١٩٢٣) كانت اتفاقية لتبادل السكان بين تركيا واليونان، وانتقل (أو هُجِّر) بموجبها (١,٣) مليوناً من اليونانيين (والترك المسيحيين) مقابل (٥٠٠) ألف من الترك (والمسلمين اليونانيين).[٩]

كان الكرد عماد القوات التي هاجمت الفرنسيين في كيليكيا، رافضة اتفاق سيفر وكذلك اتفاق شريف باشا –نوبار حول الدولتين الأرمنية والكردية. وأدت الضغوط الكمالية على فرنسا إلى انسحاب الأخيرة من الجزيرة العليا وتوقيع اتفاق الحدود بين تركيا وسوريا (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١) المعروف باتفاق هنري فرانكلان بويون – يوسف كمال أو اتفاق أنقرة الأول.

قام مصطفى كمال بإعادة تشكيل قوة مؤسسة للدولة في تركيا من تحالف كردي – تركي –عربي متعدد، مستفيداً من آلية تشكيل ولعب على تناقضات وإدارة مخاوف ومخيال جمعي وفرعي. وهكذا أمكنه إدراج الكرد في حملته مستفيداً من مخاوف كردية مصدرها الأرمن الذين دخلوا في صراع مع الكرد والترك، وحشد الكرد في معركته من أجل "منع الكفار اليونان والأرمن والفرنسيين والبريطانيين من اجتياح وطنهم".[١٠]

استفاد كمال من الاضطراب في سوريا وأدرج الثورات السورية ضد الفرنسيين في سياساته، ولعب بالورقة ضد فرنسا وضد الكرد وضد العرب أنفسهم. وكانت ثورات إبراهيم هنانو وصالح العلي وثورة الرقة على صلة وثيقة وتحالف عسكري وسياسي مع الكماليين، وفي أواخر العام ١٩٢١ كان الكماليون مسيطرين على الجزء الأكبر مما سيعرف لاحقاً بـ تركيا.

..... **يتبع الصفحة (٧)**

النهضة المُجهَضَة: من سيفر ١٩٢٠ إلى لوزان ١٩٢٣

خامساً: معاهدة لوزان ١٩٢٣

يبدو أن الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه كان الوحيد الذي رأى ان اختيار مكان معاهدة سيفر ١٩٢٠ لم يكن موفقاً، "فقد اشتهرت سيفر بصناعة الخزف الصيني، ولكنه كان هشاً سهل الكسر،[١١] وهو ما سوف تتولاه -بتأثير عوامل عديدة- تطورات الموقف في المنطقة، منها موقف مصطفى كمال (أتاتورك) في الأناضول، فقد رفضت حركته المعاهدة، واستطاعت التوصل إلى معاهدة جديدة باسم "معاهدة لوزان" لعام (١٩٢٣) التي "نسخت" معاهدة سيفر لعام (١٩٢٠)، كأنها لم تكن.

كان الأعيان والزعماء الكرد أحد عوامل تحطيم معاهدة سيفر وإنتاج معاهدة لوزان، فقد اندفعت فواعل كردية من قيادات قبلية وبيروقراطية عثمانية وعسكر وقوميين كرد متدينين مع جهود كمال في إجهاض سيفر، ليس لأنهم ضد كيانية كردية بالمعنى القومي، وإنما لاعتبارات عديدة منها:

مخاوف من أن يؤدي تطبيق سيفر إلى إقامة محاكم تتهم الفواعل بالإبادة الأرمنية.

مخاوف من إنشاء دولة أرمنية كان من الواضح أنها سوف تضم جزءاً كبيراً من الجغرافية الإسلامية أو الكردية.

إقامة الدولة الأرمنية يعني خسارة الأعيان إقطاعات واسعة تمت مصادرتها من خلال الحرب على الأرمن ١٨٩٥-١٩١٥.

بروز التباينات والاختلافات بين الكرد وبين بريطانيا والحلفاء، ذلك أن الإنكليز أبدوا ميلاً متزايداً نحو تركيز الجهود على كيانية خاصة بكرد الجنوب (كردستان الجنوبية) وأجزاء من شرق الأناضول، كما أن الفرنسيين أبدوا اهتماماً متزايداً بالكرد ضمن الجزيرة السورية.

الانقسامية الكردية المتزايدة والتباينات في الموقف من إسطنبول وأنقرة والغرب، والتباينات في الأولويات الكردية.

نجاح كمال في تحقيق تحالف إثني وعسكري وسياسي عابر للقوميات وقدرته على الاستثمار في التناقضات وتحريك فواعل الرأي والأعيان وإدراجها في خدمة مشروعه.

التغير في التوازنات والمنافسات الدولية، وميل بريطانيا وفرنسا لقبول الحركة الكمالية، بوصفها قوة حداثية وتوحيدية ودولتية بديلة عن السلطنة العثمانية.

وهكذا انهزم الجيش اليوناني في غرب الأناضول، والفرنسي في كيليكيا، وانكفأ البريطانيون في جنوب شرق، وأحكم مصطفى كمال قبضته على المجال الكردي شرق الأناضول، وقمع بشدة محاولات كردية لإقامة كيانية سياسية أو دولتية. وكان الزعماء الكرد هم أدواته في ذلك، إذ قضى الجيش والميليشيات الكردية على انتفاضة الكرد العلويين في آذار/مارس ١٩٢١. وانسحبت من الأراضي التركية القوات الإيطالية واليونانية والفرنسية بين ١٩٢٠ و١٩٢١، ومنذ ١٩٢٢ كان البريطانيون مستعدين لبحث شروط السلام مع حكومة مصطفى كمال.

عقد مؤتمر جديد للتسوية (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢)، قامت مفاوضات بين تركيا والدول الأوربية لمدة (١١) أسبوعاً في لوزان- سويسرا، وانتهت بتوقيع اتفاق حمل اسم المدينة (٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣). وجاء بمثابة نقض لاتفاق سابق عقد بين الحلفاء والحكومة العثمانية (١٩٢٠). مثلما جاء لتثبيت "تحولات كبرى" حدثت في تركيا: التحول من السلطنة إلى الدولة الجمهورية، وتولي الحركة الكمالية أمور الحكم، وتغير موازين القوى على الأرض، وبروز هواجس جديدة لدى أوربا تتعلق بالثورة البلشفية والمخاوف من تمددها إلى المنطقة وإلى أوربا نفسها.

حددت المعاهدة أوضاع الأناضول - المركز العثماني السابق بأن نسخت ما قررته معاهدة سيفر والتي كانت قسمت السلطنة، بما فيها المركز نفسه، بين وهي خرائط الكرد والأرمن، وحتى الخرائط السورية، ذلك أن اتفاق لوزان مرر ما اقتطعته تركيا من سوريا واتجاهات مختلفة، وإذ يتحدث أردوغان كثيراً عن اتفاقية لوزان، فلأنها "أنهت" أو "قطعت"

مناطق سيطرة ونفوذ كما سبقت الإشارة. وأقرت بالسلطات الجديدة في تركيا، وقبلت بالحركة الكمالية وريثاً مقبولاً في النظام العالمي والترتيبات الإقليمية للمنطقة.

أجهضت معاهدة لوزان ١٩٢٣ الخرائط والجغرافيات الخاصة بالكرد والأرمن واليونانيين، واختلقت جغرافيات سياسية جديدة أو عدلت عليها. وقضت نهائياً على الجغرافيا العثمانية. وأقرت نظام تأسيس الدول الحديثة في المنطقة، وفقاً لمبدأ الجنسية (الناسيونالية) نظام "ويستفاليا مشرقية"[١٢] كما لو أنها "ويستفاليا تركية – عربية".[١٣]

تتألف معاهدة لوزان من (١٤٣) مادة في (٥) أقسام تناولت: المضائق البحرية، وتبادل إلغاء التعهدات، وتبادل السكان بين تركيا واليونان،[١٤] والاتفاقيات، والرسائل الملزمة. وأقرت استقلال الجمهورية التركية، وحماية الإثنيات العرقية (اليونان والأرمن) ولو أن معظم اليونانيين في تركيا والترك في اليونان تم مبادلتهم.

وتم تحديد أوضاع الجُزر والحدود في بحر إيجه، وأوضاع قبرص، وإحالة ملف الموصل إلى مجلس عصبة الأمم، والحدود بين تركيا وكل من اليونان وبلغاريا، وتخلت تركيا رسمياً عن الجغرافيا العربية التي كانت تحتلها السلطنة من قبل،[١٥]، وأدرجت نتائج معاهدة أنقرة (١٩٢١) بين تركيا وفرنسا المنتدبة على سوريا/ وكان من نتائجها ضم أراض واسعة من سوريا إلى تركيا.

مثلت خرائط لوزان انقلاباً على خرائط سيفر، أعاد إلى الأناضول مركزية ما كانت خسرتها. وبرزت إثرها تركيا كدولة وريثة معترف بها للسلطنة. ولكنها حطمت خرائط أخرى كان سيفر مرتكزها القانوني، ولكن تطورات الأمور لم تمكنها من التشكل دولتياً، بتواطؤ من فرنسا بحسب اتفاقية أنقرة ١٩٢١، حيث أعيد ترسيم الحدود مع سوريا بما يشمل ضم أراض واسعة، وتضم من الغرب إلى الشرق مدنَ ومناطق مرسين وطرسوس وكيليكية وأضنة وعينتاب وكلس ومرعش وأورفا وحران وديار بكر وماردين ونصيبين وجزيرة بوطان (ابن عمر).

في (١٩ آذار/مارس ١٩٢٠) أعلن مصطفى كمال أن الأمة التركية أسست برلمانها في أنقرة باسم الجمعية الوطنية الكبرى. وجاءت بعد ذلك اتفاقية لوزان (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٤) لتُثبِّتَ السيطرة التركية على الجغرافيا التي طالب بها الميثاق الوطني التركي. وفي (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣) أعلنت الجمهورية التركية، وكمال أول رئيس لها.

سادساً: متلازمتا سيفر ولوزان

يبدو أن "عقدة" أو "متلازمة سيفر" لدى الترك، يقابلها "عقدة" أو "متلازمة لوزان" لدى الكرد والأرمن وحتى العرب. وإن أيّ مطالب كيانية كردية في تركيا تحرك العصب الحساس لـ "متلازمة سيفر" لدى الترك أو الدولة التركية والاتجاهات القومية في تركيا، بمعنى الخوف من تقسيم تركيا وتلاشيها أمام الاتجاهات الهوياتية والقومية للشعوب في تركيا والمنطقة، وخاصة الحركة القومية الكردية.

لكن، اتفاقية لوزان ١٩٢٣، التي تمثل "متلازمة" بالنسبة للكرد والأرمن والعرب وغيرهم، كونها أجهضت -مع عوامل أخرى- المشروع النهضوي للكرد ومشروع الكيانية السياسية والدولة، وخرائط أرمينيا الكبرى، إلا أنها أخذت تمثل بالمقابل "متلازمة" أيضاً بالنسبة للسياسة التركية في فترة حكم رجب طيب أردوغان، ولو أن ذلك محكوم بمعان ورهانات مع اللحظة العثمانية لصالح الدولة الجمهورية والعلمانية، ويحاول مراجعة "العَقد المؤسس" للدولة الجمهورية ولشرعية مصطفى كمال/أتاتورك، لصالح ما يدعى "العثمانية الجديدة"، وهي مزيج هجين من الأفكار الإسلاموية والقوموية التركية. وهذا باب يتطلب المزيد من التقصي والتدقيق.

في الختام،

تمثل مئوية معاهدة لوزان ١٩٢٣ مناسبة لنظر في الأحداث الكبرى المؤسسة في تاريخ المنطقة، ومراجعة: لماذا أمكن "إجهاض" ذلك "الإمكان التاريخي" لمشروع الدولة لدى الكرد والأرمن والعرب، وهي مشروعات وسرديات كبرى متداخلة إلى حد كبير؟ وكيف أمكن لعوامل "الاختلال الذاتي" و"الإخفاق" في الاستجابة للتحديات الكبرى، وضعف "وعي الذات" بالنسبة لفواعل السياسة والاجتماع والفكر لدى عدد من الأمم والشعوب في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، بالتوازي مع ديناميات التغلغل والاختراق الكولونيالي الغربي، الأمر الذي شكل خرائط المنطقة على النحو القاتل الذي عرفناه حتى الآن.

قد لا يتطلع الكرد إلى خرائط سيفر ١٩٢٠، من باب السعي لـ"إعادة إنتاجها"، ولا إلى خرائط لوزان ١٩٢٣ من أجل "تفكيكها"، فهذا دونه صعوبات وإكراهات كثيرة، إلا أن في تلك الخرائط قوة مخيالية فائقة، تدفع بالكرد وغيرهم لانتهاز الفرصة السانحة لـ"المراجعة" و"إثبات الذات"، على الرغم من "الغموض" و"اللايقين" الحاد حيال ما يحدث في المنطقة والعالم.

المركز الكردي للدراسات

بيان ومخرجات المؤتمر الدولي في لوزان ٢٤ تموز ٢٠٢٣

اختتم المؤتمر الدولي الذي نظم من قبل الكردستانيين في مدينة لوزان في الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان الذي استمر يومين متتاليين، ببيان ختامي والكشف عن نتائجه.

بمناسبة مرور ١٠٠ عام على معاهدة لوزان، عُقد مؤتمر بمشاركة أكثر من ٦٠٠ مندوب من الأجزاء الأربعة لكردستان في قاعة بوليو للمؤتمرات في لوزان بعنوان "في الذكرى ١٠٠ لمعاهدة لوزان، نحن الكرد وكردستان موجودون في لوزان ونرفض معاهدة لوزان". واليوم تم الاعلان عن نتائج المؤتمر الذي استمر يومين متتاليين.

وتم الاعلان عن النتائج خلال مؤتمر صحفي أمام مبنى لوزان أوشي، الذي عُقدت فيه اجتماعات معاهدة لوزان قبل مئة عام من الآن.

لا يمكن قبول أي معاهدة خارج إرادة الكرد وجاء في نتائج المؤتمر؛ أُبرمت معاهدة لوزان خارج إرادة الشعب الكردي الذي لم يقبلها وناضل ضدها خلال المئة العام المنصرمة. وظهر للعالم كله أن الكرد لن يقبلوا بأي معاهدة خارج إرادتهم في المئوية الجديدة ايضاً.

وأدلى الرئيسان المشتركان للمؤتمر الوطني الكردستاني KNK أحمد كاراموس وزينب مراد ببيان أثناء قراءة نتائج المؤتمر.

وقال كاراموس: "تم إبرام معاهدة لوزان قبل مئة عام في هذا المكان ضد إرادة الشعب الكردي. مما أثر بشكل سيئ على مصير الشعب الكردي. كافة الأحزاب وممثلي الشعب الكردي، الأكاديميين، والمثقفين، والفنانين، يناقشون هذه المعاهدة منذ أربعة أيام في لوزان. عُقدت نقاشات سياسية وحقوقية في المؤتمر. لقد غيروا من مصير الشعب الكردي قبل مئة عام من الآن. فنحن، الشعب الكردي، هنا اليوم لتصحيح هذا الغلط التاريخي".

ومن جهتها قالت زينب مراد: "جلبت معاهدة لوزان المئوية آلاماً ومجازر كبيرة على شعبنا. نحن هنا اليوم نتيجة لنضال الشعب الكردي، والعالم كله يسمع صوتنا. فشعبنا يقاوم منذ مئة عام في اجزاء كردستان الأربعة. يقاوم من أجل حماية ترابه وهويته، ومن أجل الديمقراطية والسلام. اليوم كل ممثلي الكرد يجتمعون هنا. نقول لجميع العالم؛ لا نقبل بمعاهدة لوزان. لا نريد أن تستمر لوزان. لن يقبل شعبنا لوزان جديدة. فكل شعوب العالم والشرق الأوسط يعلمون أن الشعب الكردي لم يقبل لوزان أبداً".

وشكرت زينب في نهاية كلمتها عمدة لوزان على السماح للفعاليات على مدار أربعة أيام.

البيان النهائي

وجاءت نتيجة مؤتمر لوزان على النحو التالي:

"عُقد مؤتمرٌ في مدينة لوزان السويسرية استمر يومي ٢٢ ـ ٢٣ تموز ٢٠٢٣، بمشاركة التنظيمات والأحزاب الكردستانية، والعديد من الأكاديميين، والحقوقيين، والمثقفين، وممثلي المكونات العرقية والدينية المختلفة، والنساء، وذلك بمناسبة مرور مئة على توقيع معاهدة لوزان.

تناول المؤتمر النتائج السلبية التي خلفتها معاهدة لوزان قبل مئة عام على الشعب الكردي وإنكارها لحقوقه.

كما ناقش المؤتمر الوضع الإقليمي والدولي، مشيراً الى الواجبات والمسؤوليات ومشدداً على حقوق الشعب الكردستاني وشرعية نضاله.

ودعا المؤتمر تلك الدول الموقعة على المعاهدة، إلى دعم شعبنا لحل هذه المسألة التاريخية وليس مساعدة قوى الاحتلال.

كما طُلب من الدول التي جزأت كردستان فيما بينها إلى فسح المجال لحل سلمي للقضية الكردية.

وشكر المؤتمر المشاركين وقرر تشكيل لجنة لمتابعة قرارات المؤتمر.

وتم تقديم مقترحات في المؤتمر على المستويات الثلاثة؛ الداخلية والإقليمية والدولية، واُتخذت قرارات.

على المستوى الداخلي:

١. على المؤسسات الدولية دعم مطالب الشعب الكردي في الدول التي قسمت فيها كردستان ليحصل الشعب الكردي على حقه لتقرير مصيره.

٢. تشكيل لجنة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة تتضمن ممثلين كرد، لإيجاد حل القضية الكردية بشكل سلمي وبالحوار، وتضع هذه اللجنة علاقة مع الجهات في معاهدة لوزان.

٣. العمل على أن يصبح الكرد أعضاء في الأمم المتحدة على مستوى المراقبة.

٤. يجب محاكمة الدول التي قسمت كردستان فيما بينها أمام محكمة دولية على الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الكردي، مع بذل جهود لذلك.

٥. تأسيس مؤسسة وطنية مشتركة لكردستان للقيام بالعمل الدبلوماسي على المستوى الدولي.

٦. ارتكبت خلال مئة عام لاتفاقية لوزان جرائم الإبادة الجماعية والمجازر بحق الشعب الكردي، على الدول التي أصبحت طرفاً في هذه الاتفاقية دفع تعويضات عن هذه الجرائم، وإعطاء ضمان للشعب الكردي بعدم تكرار هذه الجرائم مرة أخرى، يجب دعم معاقبة وحظر هذه الجرائم على المستوى الدولي.

٧. حظر الهجمات الجوية على شعب كردستان وخاصةً على روج آفا، يجب إعلان "منطقة حظر طيران" في مجلس الأمن، وستقوم القوات الكردية مع قوات حفظ السلام الدولية بواجبات أمنية على الحدود بين روج آفا وتركيا.

٨. يجب على المحكمة الدولية لحقوق الإنسان الأوروبية الضغط على تركيا للإفراج عن المعتقلين السياسيين.

من أجل الداخل:

١. حماية وتطوير المصالح الوطنية الكردستانية فوق كل المصالح الشخصية والسياسية.

٢. تجنب الخلافات السياسية الداخلية والسعي لإيجاد حل لها.

٣. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأجزاء كردستان الأربعة وحماية إدارتي إقليم كردستان وروج آفا كردستان. على الإدارات السياسية لجنوب كردستان وروج آفا كردستان حل النزاعات فيما بينهما وبناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

٤. بناء اتحاد وطني كردستاني بمشاركة جميع الديناميات الوطنية.

٥. يدعو مؤتمر الكرد وكردستان الكبير الذي انعقد لرفض معاهدة لوزان بعد مرور مئة عام على توقيعها، جميع قادة الشعوب الكردستانية للقيام بوظائفهم الوطنية، ومن دون مبررات، بناء اتفاق كردستان الكبير وعقد المؤتمر الوطني الكردستاني لهذا الهدف.

٦. حماية الحياة المشتركة للأقليات في كردستان.

٧. إيلاء الأهمية لحرية المرأة من أجل التعايش المشترك.

المناطق التي قسمت إليها كردستان:

١. الاعتراف رسمياً بأجزاء كردستان التي تم تجزئتها بين حدود تركيا وسوريا بشكل رسمي باسم كردستان وقبولها في تركيا وسوريا بالوضع الذي تحدده.

٢. ينبغي أن يكون وضع الحكم الذاتي لكردستان ممثلاً في المنظمة الدولية للأمم المتحدة.

٣. يجب تشكيل لجنة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك بمشاركة ممثلي الشعب الكردي، وستتواصل اللجنة المذكورة مع دول التي هي جزء من اتفاقية لوزان لإنشاء حوار وطرق سليمة لإيجاد حلول ظرفية.

٤. تشكيل لجنة تنسيقية للوفاء بمطالب المؤتمر.

٥. يجب تشكيل وتعيين لجنة خبراء للقيام بالأعمال الدبلوماسية المشتركة لكردستان.

٦. يجب اتباع عمل قوي ومشترك لتمثيل كردستان في الأمم المتحدة.

٧. لمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر، يجب تشكيل لجنة أو ديوان خبير.

٨. بغض النظر عن تركيا، سيتم إقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الأطراف في معاهدة لوزان للتعويض عن الظلم التاريخي ومطالبتهم بوضع حد لمعاناة الشعب الكردي وشعوب كردستان.

٩. سيتم القيام بعمل نشاط لإنشاء اتفاقية دولية بديلة.

١٠. سيطلب من الحكومة التركية أن تفي بوعودها بشأن الجالية الغير مسلمة دون تمييز.

١١. الإيزيديين مكون رئيسي للشعب الكردي من غير المسلمين، يجب قبولهم في فئة "الأقليات من الغير المسلمين"، كما يجب منح الحقوق الممنوحة للروم، الأرمن، السريان ـ الكلدانيين للكرد الإيزيديين، واليرسان والعلويين.

١٢. سيطلب من حكومة إقليم كردستان وإدارة روج آفا كردستان إنشاء مكتب خاص يتعلق بنتائج اتفاقية لوزان وتعويض الضحايا.

١٣. إنشاء هيئة دبلوماسية مشتركة لكردستان للعلاقات الدولية المشتركة.

١٤. أولاً وقبل أي شيء، سيطلب من الدولة التركية الإفراج في البداية عن قائد منظومة المجتمع الكردستاني KCK السيد عبد الله أوجلان وجميع المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط.

١٥. يطلب من الأمم المتحدة نشر قوات السلام بين روج آفا وتركيا.

١٦. سيطلب من الأمم المتحدة إنشاء مكتب تحت رعايتها لتمثيل كردستان

YEKÎTIYA DEMOKRATÎK
PYD 2003
Hejmara Taybet
25ê Tîrmeh 2023 hejmar 335
www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

Li dijî Lozanê Kurd xwe ji bo sedsala nû amade dikin: Yekitiya neteweyî şert e!

Ez wek Misilmanekî dibêjim parastina mafên ku Xweda daye min şert e. Divê Kurd di paşerojê de jî bi ruhê yekitiya netewî li Lozanê rêya netewebûnê bidomînin. Divê bi yekitiya xwe ya netewî em ji cîhanê re bibêjin em miletek in û em dixwazin wek her miletî li ser axa xwe azad bijîn. Xwedê; hman mafên ku daye Ereb, Faris û Tirkan, daye me jî. Ez wek Serokê Komela Îslamî ya Kurdistanê vê dibêjim; Ger em vî mafî neparêzin, Xweda wê hesabê vê yekê ji me bixwaze. Di daxuyaniya encamnameya konferansê de divê em diyar bikin ku mijara me mijara netewebûnê ye. Divê em wek yek deng û dil ji hemû cîhanê re biqîrin ku em miletek in. Em wek milet dixwazin di nav malbata dinyayê de cihê xwe bigirin. Û ez di wê baweriyê de me ku ev hemû wê di daxuyaniya dawî ya vê konferansê de derkeve holê. Kurdan di sedsala derbasbûyî de li ber xwe da û destkeftî bi dest xist, ya girîng ji niha û pê de ev parçebûn li hev bînin û yekîtiya neteweyî pêk bînin."

BAYDEMÎR: KURD LOZANÊ JI BO XWE MÎNA KEFENÊ DIBÎNIN

Navê din ê di nav beşdarên konferansê de siyasetmedarê kurd Osman Baydemîr bû. Baydemîr diyar kir ku, gelê Kurd Peymana Lozanê ji bo xwe mîna kefenê dibîne û destnîşan kir ku, ev kefen bi têkoşîna li çar parçeyên Kurdistanê ti carî nehat qebûlkirin. Baydemîr da zanîn ku, ew beşdarî sê konferansên cuda yên li ser Peymana Lozanê bûye û wiha got: "Ez bi kêfxweşiyeke mezin radigihînim ku hemû beşdarên her sê konferansan; siyasetmedar, akademîsyen û partiyên siyasî nepejirandina Lozanê ji bo Kurdan weke xaleke hevpar tînin ziman. Ev pir girîng e. Ya duyemîn jî, Kurd û hemû pêkhate di her sê konferansên cuda de zivirîna Lozanê ya li dijî Kurdan weke nebûna tifaqê, nerêxistinkirina serdemê û nebûna hişmendiya netewî ya wê rojê didin nasîn.

Di 100'emîn Salvegera Lozanê de ti pirsgirêk di hişmendiya netewî ya gelê Kurd a çar parçeyên Kurdistanê de nîne, di teşhîskirin û diyarkirina pirsgirêkê de pirsgirêk nîne. Li ser nepejirandina Peymana Lozanê di navbera hemû derdorên Kurdistanî de lihevkirinek heye."

'PÊWÎSTÎ BI BELGEYEKE HEVPAR A STRATEJIYÊ HEYE'

Baydemîr anî ziman ku, ji bo hilweşandina Lozanê ji holê rabe û çareseriyeke adil a Rojhilata Navîn pêk were, pêwîstiya partiyên siyasî yên Kurdistanî bi belgeyeke stratejiyeke hevpar û stratejiyeke têkoşîna hevpar heye. Baydemîr got, "Divê ev konferans bibe gava yekem û hewldana ji bo eşkerekirina belgeyeke bi vî rengî ya stratejîk. Pêvajoya pêş de divê li ser vê bê avakirin. Di nava biryarên ku ji konferansê derketin de, pêwîst e bang li civaka navneteweyî were kirin ku neheqiya li Kurdan tê kirin ji holê bê rakirine."

'HILWEŞANDINA LOZANÊ WÊ BI YEKÎTIYA NETEWEYÎ JI HOLÊ BÊ RAKIRIN'

Baydemîr bal kişand ser girîngiya avakirina tifaqa neteweyî û got, di vê xalê de bang li hemû aliyên siyasî yên Kurdistanê jî kirin girînge. Baydemîr got, "Mafê ti partiyeke siyasî ya Kurdistanî nîne ku dijminatiya partiyeke din bike; ji ber ku ji dijmintiya du partiyên Kurdistanî, Enqere û Tehran sûdê digire. Armanca hevpar a Enqere û Tehranê ji holê rakirina hemû destkeftiyên Kurdan ên heyî ye. Ji bo Lozanê heta bi heta bimîne çi ji destê wan tê dikin. Divê erka me ya sereke ji holê rakirina hilweşandina Lozanê be. Û ev jî tenê bi tifaqa netewî û bi rûniştandina stratejiya netewî pêkan e. Partiyên kurdan ne dijminên hev in, nikarin bibin dijminê hev jî. Partiyên Kurd divê bibin hevalbendên stratejîk ên hev. Tenê bi vî awayî Kurd dikarin sedsala pêş pêşwazî bikin."

Hejmara Taybet

25ê Tîrmeh 2023 hejmar 335 www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

YEKÎTIYA DEMOKRATÎK

PYD 2003

Rojnameyeke Siyasî Rewşenbîrî û Civakî ji aliyê Partiya Yekîtiya Demokratîk PYD ve tê weşandin

Li dijî Lozanê Kurd xwe ji bo sedsala nû amade dikin: Yekitiya neteweyî şert e!

Beşdarên konferansa ku li dijî Peymana Lozanê hate lidarxistin, bi gotina «Bi yekitiya neteweyî re rûxandina Lozanê dikare bê derbaskirin» bang li civaka navneteweyî jî kirin ku di sedsala nû de vê neheqiyê ji holê rakin.

Peymana Lozanê ku Kurdistan kir çar parçe û komkujî û qirkirin li ser Kurdan û gelên herêmê ferz kir, di sala sedemîn de li bajarê Lozanê yê Swîsreyê tê protestokirin. Di vê çarçoveyê de li Salona Kongreyê ya Lozanê (Salle de Congrès de Beaulieu) bi beşdariya zêdeyî 600 delegeyên ji çar parçeyên Kurdistanê, konferansek du rojan hate lidarxistin. Danezana dawî ya konferansê ku piştî nîqaşên du rojan eşkere bibe, wê îro saet di 11:00 de li Place de la Navîgasyon a li ber avahiya ku muzakereyên Peymana Lozanê lê hatin lidarxistin, ji raya giştî re bê parvekirin.

Hevserokê TEV-DEM›ê Garîp Hiso, Serokê Giştî ya Komela Îslamî ya Kurdistanê Hikmet Serbilind û Siyasetmedarê Kurd Osman Baydemîr ku beşdarî konferansê bûbûn, têkildarî wate û girîngiya konferansê ji ajansa me re nirxandin kirin.

HISO: EM PEYMANEKE NÛ YA KU VÎNA GELÊ KURD NAS BIKE DIXWAZIN

Hevserokê TEV-DEM›ê Garîp Hiso ku yek ji beşdarên konferansê ye, diyar kir ku peymana Lozanê bûye sedem ku Kurd di nava vê sedsalê de berdêlên giran bide û destnîşan kir ku êdî Kurd peymana Lozanê qebûl nakin. Hiso diyar kir ku bi vê armancê di 100'emîn saliya Peymana Lozanê de nûnerên sazî, rêxistin û partiyên siyasî yên Kurdistanê li Lozanê hatin cem hev. Hiso got, "Di Peymana Lozanê de mafên gelê Kurd hatin înkarkirin. Îradeya gelê Kurd paşguh kirin. Piştî vê peymanê dewleta Tirk bi taybetî polîtîkayên xwe yên komkujî û qirkirinê yên li ser gelê Kurd xist meriyetê. Bi kombûna îro ya li vir re em nîşan didin ku em Lozanê qebûl nakin, lê belê li şûna vê yekê divê peymaneke nû ya komunal, aştiyane û demokratîk û li ser bingeha vîna gelan bê çêkirin."

Hiso destnîşan kir ku, gelê Kurd di sedsala derbasbûyî de li hemberî her cure polîtîka û pêkanînên qirkirinê têkoşîn, berxwedan û berdelên mezin dane û diyar kir ku Kurd êdî peymaneke nû ya ku tê de cih digirin û maf û îradeya Kurd li gelek cihan di wê pozîsyonê de ne ku bibin aktor.

100 sal berê misilmanan bi taybetî jî Tirkan bi navê îslamê em xapandin. Gotin 'Em birayên îslamî ne!' li ser navê umetê em xapandin. Û ev yek îro jî berdewam dike. Dema ketin tengasiyê, di bin navê biratiyê de em xapandin, piştre jî

komkujî kirin. Weke misilmanekî ez vê dibêjim: Eger Xweda mafê hemû miletan daye ku li ser axa xwe bi azadî bijîn, mafê me jî heye ku em bijîn."

‹JI BO KU ŞAŞITIYÊN BERÊ NEYÊN DUBAREKIRIN YEKÎTIYA NETEWEYÎ PÊWÎST E›

Serbilind amaje bi wê yekê kir ku, divê xeletiyên berê ti carî neyên dubarekirin û got, "Ji bo xeletiyên me yên berê dubare nebin, pêwîstiya me bi yekîtiya neteweyî heye. Divê yekîtiya netewî û stratejiya me ya siyasî hebin; ji ber ku dijminên me dixwazin stratejiyeke îmha, înkar û asîmîlasyonê li ser me bidin meşandin. Naxwazin gelê Kurd bibe xwedî statu. Li hemberî van jî divê Kurd di xwerêveberiyê de israr bikin.